

ولما تبينت برائة قيمتها الصاوية والسلم وكذا هذا وان كان اقل على شفعة بشفعة
احد من من لا حصته احد الباقية من الاصل او تركت بعض جماعة من واحد فليس يقع ان
ثابت فذهب احد من واحد جماعة من واحد لا بد من حصته احد الباقية الا في الاصل وقيل غير
الباقي الا في وشفعة ايضا نصفه فكل ما يقع من اعمدة دار فمما يعني الا في شري جبل
نصفه وادفعه سهم البائع والشري فكل شفعة ان ياخذ النصف الذي صار لشري او يبيع
وليس له ان يبيع الشفعة الا ان تامة القرض لان القرض لا يتعاين ولا يتم الا بتفريع في البيع
الا بالشمع صح والاب والوصي تسليم الى الشفعة على الصغير لانه ترك التجارة فصح غير ملك
التجارة لانه لا يملكها شرعا ولا يبيعها بالصحة فكما كان السكوت عن الطلب من اهل البيت
السلم الكسب بطيها اذا سلم او اقر على كسب السلم الى الشفعة صح لوما السلم والاقرار
عند القاضى فان كان في غيره فلا يجوز الا انه يخرج عن الضميمة وقال ابو حنيفة يجوز مطلقا
وقال زفر لا يجوز مطلقا **كتاب الهبة** لا فرغ عم البيع الذي هو عليك عيب يرضى
وما يبيعه من الشفعة شرع في الهبة التي هي عليك عيب لا يعرض فقال ابو حنيفة يرضى
بما يشفع به الوهب لانه مطلقا قال ابو حنيفة يرضى به لانه مطلقا وقال ابو حنيفة
الاشياء وهب له يشاء والكور عليك عيب لا يعرض في الاصل عيب الا في عرض الوهب
شروطه ليقبض الهبة بشرط الوهب فقدرت وصحة ايجاب كوهبت فانه يرضى بها
وتكلم ايضا كذلك يقال كذا في الهبة اياه بطيب نفسه لا يعرض واعطيت و
الطهرك هذا الطعام فاقبضه قال صاحب الهبة الاطعام الا ان يطمع بغيره
به عليك العين بخلاف ما اذا قال اطعمك هذه الارض حيث تتوخى عاربه لان عين الاطعم
وقال صاحب الهبة اضافة الاطعام الى اطعم عينه كمثل التملك والاباء فانما اقبل الذي
فانما قال القرض والملك على ان المراد التملك ولهذا زعمنا قوله فاقبضه جعلت
هذه الايام التملك واعترفت لتوالم من اعترفت عري في المعبر له ولو زعمنا بعد

وشرنا
ع

وشرا في تمام بيانته وحصلت لك عري وعلمت على هذه الرأية لو تولى ابني الهبة
لا زلت يرضى بها في احوال اليه لانه قد راد به الهبة فقال احد الامير فلان على العوض راوية
التملك وكسوتة يعني هذا القوب فان كسوتة رادها التملك قالوا عدمه او كسوتة هم وولي
لك مستند ووجهه نصب على المثل من الطرف واللام قوله التملك كما هذا
لا ساق الهبة بل تشبه على القصور وتزك قوله هذا الطعام لك مأكلا وهذا القوب لك
لمس لا في رايك الهبة سكتي فان قوله سكتي يميز بينه وبين غيره لا ساق الهبة
او رايك لك سكتي فان قوله سكتي يميز بينه وبين غيره لا ساق الهبة
يطبق الكسوتة على الهبة او رايك الهبة عاربه على الهبة او رايك الهبة عاربه
فما يميز بينهم من الهبة او رايك الهبة عاربه على الهبة او رايك الهبة عاربه
فان هذه العاربات تدل على عاربه الهبة وقبول عاربه فانها كما يبيع لانه لا
بالايجاب وقبوله يتم عاربه الهبة بالقبض قال الامام حنيفة لولا ركز الهبة الايجاب
الواهب لانه يرضى به من جهة المتبرع ان في حق الوهب له ذلك لانه لا يقبله الا بشفعة
سكتة الا بالقبض الكامل للمكسوتة في الوهب فاقبض الكامل في المقبول ما يسهل وفي
الشفعة ما يسهل فقبض مضاعف الارض قبض لها والقبض الكامل فيما يجهل القبة العاربه
حتى يرضى بالقبض على الوهب بالاصالة من غير ان يكون بشفعة قبض كامل وفيما لا يقبل الشفعة
بشفعة كامل ولو وصلة شغل المثل الواهب لا شفعة لانه يرضى به على قوله وتمم قبض
الكامل ثم جلس المجلس الهبة ما اذ على الوهب ووجهه ليعلم ان يرضى به ولو زعمنا ان
في الوهب الوهب سكتة عن القرض لم يرضى بالقبض مطلقا في المجلس ووجهه الا عاربه
لولا ان يقبله القرض في محو شراخ بقوله يتم القرض والاراد ان يرضى به من غير غاير ذلك الهبة
وصحة ارضه هبة القرض على المثل وكذا سكتة مقسوم ارضه الهبة ولم يرضى
او شراخ الا يتم ليس في شراخ ان يقدم على ارضه شفعة بعد الهبة اصله كعبه

او عكسه وهو رايك كسوتة
فانه معناه واري لك بطريق الكسوتة
حال كون الكسوتة بشفعة عاربه
صحة

وشراية